قضية المعرَّب في القرآن الكريم - تحقيق وتأصيل

د. منصور محمود حسن أبو زينة (*)

(*) أستاذ مساعد بقسم أصول الدين – كلية الشريعة – الجامعة الاردنية – المملكة الأردنية الهاشمية.

ملخص البحث:

تناول هذا البحثُ واحدةً من قضايا علوم القرآن الكريم، وهي قضيَّةُ الكلمات القرآنيَّة التي قيلَ بأنَّها مُعَرَّبَةٌ من كلماتٍ أعجميَّة، وعَرَضَ أقوالَ العلماء في هذه القضية، فجمهورُهم ينفي وقوعَ المُعَرَّب في القرآن، وفريقٌ منهم يقولُ بوقوعِه، وآخرونَ حاولوا التوفيقَ بين الرأيَيْن.

وقد حرَّرَ البحثُ موضعَ النزاع في هذه القضية، وهو ورودُ كلماتٍ أعجميَّة في القرآن باستثناء الأعلام التي اتَّفَقَ العلماءُ على ورودِها، وبيَّنَ القولَ الراجحَ الذي تشهدُ له نصوصُ القرآن نفسِه، وحَشَدَ الأدلَّة والشواهدَ على رُجْحانِه، ثم فصَّلَ في أدلَّة الأقوال الأخرى، وناقشها نقاشاً علمياً ظهرَ به عدمُ مناهضتِها للقول الراجح. وخَلَصَ هذا البحثُ إلى عدة نتائج.

منها: أنَّ قضيَّةَ المعرَّب في القرآن انتابَها – من قديم – خَلْطٌ ولَبْسٌ ، بسبب عدم تحرير موضع النزاع فيها.

ومنها: أنَّ اللُّغةَ العربيَّة بحروفها وألفاظها وتراكيبِها هي مادَّةُ القرآن الكريم، فليس فيه شيءٌ من الكلمات الأعجميَّة، باستثناء الأعلام التي لا خلافَ فيها.

ومنها: أنَّ اشتمالَ القرآن على ألفاظٍ اشتُهِرَتْ في اللُّغات الأخرى لا يعني دخولَ غيرِ العربيَّة فيه؛ فهي عربيَّةٌ في أصلِها ونشأتِها، وتوافُقُ اللُّغات أمرٌ غيرُ مذكور.

ومنها: أنَّ الخلافَ في هذه القضيَّة ليس لفظيًّاً كما يقولُ أصحابُ الرأي التوفيقي، بل هو خلافٌ حقيقيٌّ؛ فلا يمكنُ التوفيقُ بين القولَيْنِ فيها، والقولُ الراجحُ : أنَّ القرآن خالٍ من أيَّة لفظةٍ أعجميَّة حاشا الأعلام.

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد، فإنَّ كثيراً من قضايا الخلاف في علوم القرآن في مسيس الحاجة إلى التحقيق والتمحيص والتصفية، لتَخْرُجَ بعدَ ذلك حقائقَ لا ينبغي أنْ تكونَ مثارَ نقاشٍ أو موضعَ جدال؛ وذلك لما نُصِبَ في الشرع لا سيَّما القرآنُ ذاتُه من الأدلَّة الظاهرة القاضية بأنها لا تحتَمِلُ إلا قولاً واحداً، وإذن فلا داعيَ لأنْ تبقى محلَّ خِلاف.

ومن هذه القضايا – في نظري –: قضيَّةُ المُعَرَّب في القرآن الكريم، التي نقَلَتْ لنا كُتُبُ التفسير وعلوم القرآن فيها خِلافاً ملحوظاً بينَ العلماء، فجمهورُهم ينفي أنْ يكونَ في القرآن شيءٌ من المُعَرَّب، وبعضُهم يقول: إنَّ في القرآن بعضَ الكلمات الأعجميَّة التي لا تُخرِجُه عن وصف العربيَّة، وآخرونَ حاولوا التوفيقَ بينَ الرأيَيْن فقالوا: إنَّ هذه الكلماتِ عربيَّةُ الحال، أعجَمِيَّةُ الأصل، واستدلَّ كلٌّ على رأيِه بأدلَّة، كما سيتبيَّنُ في سياق هذا البحث.

ولقد يعجبُ الباحثُ من وجود الخِلاف في مِثْلِ هذه القضيَّة التي حَسَمَها القرآنُ نفسُه حسماً واضحاً، حينَ أَكَّدَ عُروبَتَه في آياته المتواترة المتكاثرة، ولكنني مع ذلك أرى إيرادَ الخِلاف فيها مَظْهَراً من مظاهر إنصاف سادتِنا العلماء، الذين دَأَبُوا على ذِكْرِ الأقوال في كلِّ مسألةٍ من مسائل هذا العِلم الشريف، ولو كان بعضُها ضعيفاً لا يرقى إلى مستوى القَبول؛ حرصاً منهم على توخِّي الأمانة والإنصاف في العرض.

ولكنَّ هذا – أيضاً – لا يُعفي الدراسات المعاصِرةَ من القيام بواجبها تُجاهَ هذه القضايا تحقيقاً وتمحيصاً؛ دفاعاً عن حِمَى هذا الكتاب العزيز، في ظلِّ هَجْمَةِ أعداء الإسلام الشرسَةِ عليه تشكيكاً وتلْبيساً، ثم طَعْناً وافتراءً، مستَغِلِّينَ ما وَرَدَ في كُتُبنا من أقوال بعضِ علمائنا التي قالوها بِحُسْنِ نِيَّة، وصفاءِ قَصْد، في زَمَنٍ كانت للإسلام فيه الصوْلَة والجَوْلة والشوكَة، فلم يكن يدورُ في خَلَد أولئك العلماء أنَّ أحداً سيجعلُ من تلك الأقوال مادَّةً للطعن في كتاب الله، وتشكيكِ الناس في حَقِّيَّتِه، أو مصداقِيَّتِه، أو فصاحتِه وبلاغتِه.

ولقد ندرِكُ خطورةَ تلك الهَجْمَة وهذا الطعن، حينَ نقرأُ كلامَ الموسوعة البريطانية –وهي الموسومةُ بالمنهجيَّة والموضوعيَّة – حولَ قضيَّة التعريب التي نحنُ بِصَدَدِها، ونصُّه: «إنَّ الأغلَبيَّةَ الساحقةَ من الكلمات – أي في القرآن – هي من أصلٍ عربي، إلا أنَّ هنالك كلماتٍ مُستَعارةً من أصلٍ أجنبي، مثل اليهودية والمسيحية. ومثالٌ على ذلك كلمةُ (الإنجيل) فهي يونانية، وكلمةُ (توراة) فهي يهودية، وكلمةُ (إبليس) فهي يونانية، وكلمةُ (آمَنَّا) فهي من أصلٍ عِبراني أو آرامي، وكلمةُ (صلاة) فهي من أصلٍ آرامي. إنَّ مِثْلَ هذه الاستعارَةِ الكلاميَّة من لُغاتٍ أخرى تبْعَثُ الشكوك في نفوس المسلمين أنَّ قرآنَهم نَزَلَ بلسان عربيٍّ فصيح».[1]

هكذا تُصَوِّرُ الموسوعةُ البريطانية قضيَّةَ المعرَّب في القرآن، بما لا يمُتُّ إلى المنهجيَّة والموضوعيَّة بصلة! ولقد تكفَّلَ الأستاذُ الدكتور فضل عباس بنقْدِ هذه المطاعن، وردِّ هذه الشُّبُهات، وغيرِها مما أثارتْهُ الموسوعةُ في كتابه (قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية)، الذي سارَ فيه على نحوٍ موضوعيٍّ، هادِف هادئ، مستغنِياً بسطوع نور الحق، وظهور بُرهان الحقيقة، عن الانفعال والهدير ...

والنَّجمُ تستصغِرُ الأبصارُ رؤيتَه والذنْبُ للطَّرْفِ لا للنجم في الصِّغَرِ

ولقد كنتُ قبلَ أنْ أبحثَ في هذا الموضوع أَميلُ إلى الرأي التوفيقيِّ، وأرى القضيَّة سهلةً ميسورة، وأنَّ هذه الكلماتِ التي يذكُرُها العلماءُ كانت في الأصل أعْجمِيَّةً، ولكنَّ العربَ عَرَّبَتْها واستعملَتْها في نثْرِها وشعرِها، فصارتْ في حُكْمِ العربيَّة بياناً واستعمالاً، فلا حرجَ إذاً أنْ يَرِدَ شيءٌ منها في القرآن.

ثم إني بعدَ أن استفرغْتُ وُسْعي في قراءة كلام العلماء في موضوع البحث قبلَ أنْ أَخُطَّ فيه شيئاً، وجدتُّني أعدِلُ عن رأيي السابق إلى رأي جماهير العلماء الذين يقرِّرونَ بوضوحٍ أنَّ اللغةَ العربيةَ بحروفها وألفاظها وتراكيبِها هي مادَّةُ القرآن الكريم، ويُنكِرونَ بِشِدَّةٍ على من يقولُ إنَّ في القرآن شيئاً من الكلمات الأعجميَّة، سواء أكانتْ

(١) انظر كلامَ الموسوعة والردَّ عليه عندَ فضل عباس، قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية، ص٣٣، (٢٠٠٠م).

أعجميَّةَ الأصل، أم أعجميَّةَ الحال.

وكما عدلتُ عن رأيي السابق، عَدَلْتُ عن سلوك الطريقة التقليدية في ترتيب هذا البحث؛ لأني لا أستطيعُ أنْ أسيرَ فيه سَيْراً محايداً وقد بدا لي نورُ الحقِّ واضحاً ساطعاً، ولذا قَدَّمتُ الرأيَ الراجحَ الواضحَ في هذه القضيَّة، وهو أنْ لا مُعَرَّبَ في القرآن ألبَتَّةَ، ثم ثنَّيْتُ ببيان الأقوال الأخرى ذاكراً أدلَّتَها بأمانة وإنصاف، ومُقَفِّياً بمناقشتها وبيانِ أنها لا تنهضُ لمعارضة قول جمهور العلماء النافين لوقوع المعرَّب في القرآن.

ومن هنا جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة على النحو الآتي:

المقدمة: وذكرتُ فيها أهمية الموضوع وسببَ اختياره ومنهج دراسته.

التمهيد: معنى (المُعَرَّب) وتحريرُ موضع النزاع.

المبحث الأول: تحقيقُ أنْ لا مُعَرَّبَ في القرآن.

المبحث الثاني: مناقشةُ الأقوال في هذه القضيَّة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أدلَّةُ القول بوقوع المُعَرَّب في القرآن ومناقشتُها.

المطلب الثاني: رأيُ أصحاب الاتجاه التوفيقيِّ ومناقشتُه.

الخاتمة، وذكرتُ فيها أهمَّ النتائج التي توصَّلتُ إليها.

واللهُ سبحانه هو المسؤولُ أن يجعلَ هذا البحث خالصاً لوجهه الكريم، وأنْ يغفرَ لي ما كانَ فيه من خَلَلٍ أو زَلَلٍ مردودٍ عليَّ، وأنْ يجزيَ علماءَ هذه الأمة عن دينه وكتابه وسُنَّة نبيِّه صلى الله عليه وسلم خيرَ الجزاء، واللهُ يقولُ الحقَّ وهو يهدي السبيل.

التمهيد

معنى (المُعَرَّب) وتحريرُ موضع النزاع

معنى (المُعَرَّب)

(المُعَرَّبُ) مصطلحٌ يُنْبي لفظُه عن معناه، فهو من عَرَّبَ الكلامَ يُعَرِّبُهُ تعريباً، أي جعَلَهُ عربياً، فهو مُعَرِّب، والكلامُ مُعَرَّب. ولذلك لا يجدُ الباحثُ فَرْقاً بينَ المعنى اللُّغوي والمعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة كما سيأتي، ومن جهةٍ أخرى يُلْحَظُ أنَّ كُتُبَ اللُّغة لم تُعْنَ ببيانِ معنى هذا المصطلح لظهوره ووضوحِه، ولم نجِدْ كلاماً إلا للجوهري في (الصِّحاح) إذ قال: «وتعريبُ الاسم الأعجميِّ: أنْ تتفَوَّهَ به العربُ على منهاجها، تقولُ: عَرَّبَتْهُ العربُ، وأعْرَبَتْهُ أيضاً».[1]

وأما اصطلاحاً: فقد عَرَّفَهُ السيوطي بقوله: «هو ما استعملتْهُ العربُ من الألفاظ الموضوعة لمَعانٍ في غيرِ لغُتها».[2]

وعَرَّفَهُ الشوكانيُّ بأنه: «ما كانَ موضوعاً لمعنىً عند غيرِ العرب ثم استَعْمَلَتْهُ العربُ في ذلك المعنى».[3]

تحريرُ موضِع النِّزاع:

لقد اختلفَ العلماءُ من قديم في قضيَّة المُعَرَّب، أوَقَعَ في القرآن أم لا؟ وقبلَ الحديث عن أقوالهم في ذلك وأدلَّةِ كلِّ فريق، لا بدَّ من تحرير موضع النزاع؛ لأنه ضرورةٌ في أيِّ قضيَّة من قضايا الخلاف، فهو يُزيحُ الغشاوةَ عن الأقوال، فتستبينُ واضحةً،

---

(١) إسماعيل الجوهري، تاج اللغة وصِحاح العربية، ١/ ١٩٠، (١٩٩٨م)، وانظر أحمد بن فارس، المقاييس في اللغة، ص٧٦٦، (١٩٩٨م)، ومحمد بن منظور، لسان العرب، ٩/ ١١٥، (١٩٩٦م)، ومحمد الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص١١٣، (١٩٩٨م)، مادة (عَرَبَ).

(٢) عبد الرحمن السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ص٢٦٨، (١٩٩٦م).

(٣) محمد الشوكاني، إرشاد الفحول، ١/ ١٢٧، (١٩٩٨م)، وانظر عبد الوهاب السُّبكي، جمع الجوامع، ١/ ٥١٥، (١٩٩٨م).

ويُصَفِّي كَدَرَ أدلَّتها، فلا يلتَبِسُ الدليلُ بما ليس بدليل، ويتمكَّنُ الباحثُ من مَيْزِ المتَّفَقِ عليه من المختَلَفِ فيه.

وموضعُ النزاع هنا: هل وَرَدَ في القرآن الكريم كلماتٌ أعجميَّةٌ سوى الأعلام؟ فليست الأعلامُ محلَّ خلاف؛ والعلماءُ متَّفِقونَ على ورودِها في القرآن الكريم، وذلك لا يضيرُ عروبَتَه في شيء؛ لأنَّ الأعلامَ سواءٌ مهما اختلَفَت اللُّغات.

ولقد نبَّهَ كثيرٌ من العلماء القدامى والمُحدَثين على تحرير موضع النزاع في هذه القضية، وأنَّ الأعلامَ ليست موضعَ خلاف، قال القرطبي: «لا خلافَ بينَ الأئمَّة أنَّه ليس في القرآن كلامٌ مُرَكَّبٌ على غير أساليب العرب، وأنَّ فيه أسماءً أعلاماً لمَنْ لسانُه غيرُ لسان العرب، كإسرائيل وجبريل وعمران ونوحٍ ولوط. واختلَفوا هل وَقَعَ فيه ألفاظٌ غيرُ أَعلامٍ مُفْرَدَةٌ من غيرِ كلام العرب ...».[1]

وقال الجلالُ المحلي: «ولا خلافَ في وقوع العَلَمِ الأعجَمِيِّ في القرآن، كإبراهيم وإسماعيل».[2]

وقال الدكتور فضل عباس: «أمَّا قضيَّةُ الأَعلام، سواء أكانت أعلاماً لأشخاصٍ كأسماء بعضِ الأنبياء وغيرِهم، أم لِكُتُبٍ كالتوراة والإنجيل، فلا تصلُحُ دليلاً على اشتمال القرآن على كلماتٍ غيرِ عربيَّة؛ إذ إنَّ أمرَ الأَعلام من الأمور الواضحة البيِّنة، فالأَعلامُ سواءٌ مهما تباعَدَت المسافاتُ والأزمنةُ وتنوَّعَت اللُّغات، ومع ذلك فلقد تصَرَّفَتْ العربيَّة في هذه الأعلام تَصَرُّفاً يتَّفِقُ مع طبيعتِها وخصائصِها».[3]

ولقد نشأَ عن عدم تحرير موضع النزاع في هذه القضيَّة خَلْطٌ ولَبْسٌ عندَ بعضِ الكاتبينَ فيها قديماً وحديثاً، فقد رأينا الشوكانيَّ مثلاً في (إرشاد الفحول) يُمَثِّلُ للمَعَرَّب

---

(١) محمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١/ ٦٧، (١٩٩٣م).

(٢) محمد المحلي، شرح جمع الجوامع، ١/ ٥١٦، (١٩٩٨م)، وانظر عبد الرحمن السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ١/ ٤٢٨، (١٩٩٦م).

(٣) فضل عباس، قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية، ص٩٥، (٢٠٠٠م)، وانظر عبد الكريم النملة، إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر، ١/ ٦٤٢، (٢٠٠١م).

بالأَعلام، ويعجَبُ ممَّنْ نَفَاهُ عن القرآن!

يقول: «والمرادُ به – أي المُعَرَّب – ما كانَ موضوعاً لمعنىً عندَ غيرِ لُغة العرب، ثم استعْمَلَتْهُ العربُ في ذلك المعنى، كإسماعيلَ وإبراهيمَ وإسحاقَ ويعقوبَ ونحوِها. ومِثلُ هذا لا ينبغي أن يقعَ فيه خِلاف، والعَجَبُ ممَّنْ نَفَاه، وقد حكى ابنُ الحاجب وشُرَّاحُ كتابِه النفيَ عن الأكثرين، ولم يَتَمَسَّكوا بشيءٍ سوى تجويزِ أنْ يكونَ ما وُجِدَ في القرآن من المُعَرَّب مما اتَّفَقَ فيه اللُّغتانِ العربيَّةُ والأعجَميَّة. وما أبْعَدَ هذا التجويز! ولو كان يقومُ بمِثلِه الحُجَّةُ في مواطِن الخلاف لقالَ مَنْ شاءَ ما شاءَ بمُجَرَّدِ التجويز ... وقد أجمعَ أهلُ العربيَّة على أنَّ العُجمَةَ عِلَّةٌ من العِلَل المانعة للصرف في كثيرٍ من الأسماء الموجودة في القرآن، فلو كانَ لذلك التجويز البعيد تأثيرٌ لما وَقَعَ منهم هذا الإجماع».[1]

والذي حكاهُ ابنُ الحاجب وشُرَّاحُ كتابِه إنما هو نفيُ وقوع المعرَّب في القرآن حاشا الأعلام التي مَثَّلَ بها الشوكاني رحمه الله[2]؛ إذ لا خلافَ فيها كما تقدَّم، ولأجلِ هذا وَقَعَ إجماعُ أهل العربيَّة على عُجمَة كثيرٍ من الأسماء الواردة في القرآن؛ لأنها مُسْتَثناةٌ من محلِّ الخلاف بإجماع العلماء.

ثم إنَّ أدلَّةَ نفي وقوع المعرَّب في القرآن ليستْ محصورةً في تجويز اتفاق اللُّغات كما تُوهِمُ عبارةُ الشوكاني، بل لذلك أدلَّةٌ أخرى كثيرة، وهي صريحةٌ في الدلالة على ذلك النفي، كما سيأتي في المبحث الأول بعون الله.

وقد وَقَعَ شيءٌ من هذا الخَلْط بإقْحام (الأَعلام) في الخلاف عندَ الدكتور أحمد أبو هزيم في بحثِه (المُعَرَّب في القرآن الكريم)، فقد قال في سياق عَرْضِ أدلَّةِ القائلين بوقوع المعرَّب في القرآن: «ومن جُمْلَةِ ما استدلَّ به هذا الفريقُ: تضَمُّنُ القرآن الكريم ما لا يعرِفُ العرب، وهو (الأَبُّ) في قوله تعالى: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ (عبس/ ٣١)، وما اشتملَ عليه من ألفاظٍ عَجَمِيَّة، كالمِشْكاة والسِّجِّيل، ومنها: الصِّراط. واختارَ الزمخشري أنَّ

(١) محمد الشوكاني، إرشاد الفحول، ١/١٢٧، (١٩٩٨م).

(٢) انظر عثمان ابنَ الحاجب، منتهى الوصول والأمل في عِلْمَي الأصول والجدل، ص٢٤، (١٩٨٥م)، وعبد الرحمن الإيجي، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي، ص٩٧، (٢٠٠٠م).

التوراةَ والإنجيلَ أعجَمِيَّانِ، ورَجَّحَ ذلك بقراءة (الأَنْجِيل) بالفتح».[١]

فالتوراةُ والإنجيلُ عَلَمانِ على الكتابَيْنِ المُنَزَّلَيْنِ، خارجانِ عن موضع النزاع في قضيَّة (المُعَرَّب)، شأنَ سائرِ الأعلام، وكلامُ الزمخشري في كونِهما أَعْجَمِيَّيْنِ – وهو الراجح– لم يكنْ في سياق إثباتِ وقوع المعرَّب في القرآن؛ حتى يكونَ اختيارُه وترجيحُه في شأنِ هذَيْنِ اللفظَيْنِ دليلاً من أدلَّة القائلينَ بوقوع المعرَّب في القرآن.

وهذه هي عبارةُ الزمخشري: «والتوراةُ والإنجيلُ اسمانِ أعجَمِيَّان، وتكلُّفُ اشتقاقِهما من الورى والنَّجل ووزنِهما بـ(تَفْعَلَة) و(إِفْعِيل) إنما يصحُّ بعدَ كونِهما عربِيَّيْنِ. وقَرَأَ الحسن: (الأَنْجِيل) بفتح الهمزة، وهو دليلٌ على العُجمَة؛ لأنَّ (أَفْعِيل) بفتح الهمزة عديمٌ في أوزانِ العرب».[٢]

ولم تُحَرِّر الباحثة (إيناس أبو هنود) موضعَ النزاع في هذه المسألة، في بحثِها: (مناهج القدماء والمحدَثينَ في دراسة المعرَّب في القرآن)، فنشأَ عن ذلك خَلْطُها في نِسبَة الأقوال إلى أصحابِها، فَنَسَبَتْ إلى أبي حاتم الرازي القولَ بالرأي التوفيقيِّ[٣]؛ لُمجَرَّدِ أنه ذَكَرَ أنَّ بعضَ أسماءِ الأنبياء في القرآن أصولُها أعجَمِيَّة![٤]

وقالت الباحثة: «وبالرغم من أنَّ القرطبي قد نفَى وقوعَ كلام مرَكَّب على أساليب غيرِ العرب، فقد قالَ بوجود الأعلام الأعجَمِيَّة، لِمَنْ لسانُه غيرُ لسانِ العرب، كإسرائيلَ وجبريلَ وعمرانَ ونوحٍ ولوط».[٥]

وواضحٌ أنَّ هذا ترجَمةٌ غيرُ دقيقةٍ لكلام القرطبيِّ الذي نقلتُه آنفاً، منشؤُها عدم تحرير موضع النزاع، فالقرطبيُّ لم يقُلْ بوجود الأعْلام الأعجَمِيَّة فقط، بل حكى أنْ لا خلافَ بينَ العلماء في ذلك. ولو حرَّرَت الباحثةُ موضعَ النزاع، لكانَ كلامُ القرطبيِّ

---

(١) أحمد أبو هزيم، المعرَّب في القرآن الكريم، مجلة دراسات (الجامعة الأردنية)، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، ص٣، (١٩٩٦م).

(٢) محمود الزمخشري، الكشاف، ١/ ٣٣٠– ٣٣١، (١٩٩٨م).

(٣) سيأتي بيانُ الرأي التوفيقيِّ والقائلين به في المبحث الثاني إن شاءَ الله.

(٤) انظر إيناس أبو هنود، مناهج القدماء والمحدَثين في دراسة المعرَّب، ص٤٠، (٢٠٠٠م).

(٥) إيناس أبو هنود، مناهج القدماء والمحدَثين في دراسة المعرَّب، ص٣٥، (٢٠٠٠م).

مستَنَداً لها في التحرير.[1]

ويُلْحَظُ عدمُ تحرير النزاع عندَ الدكتور جاسر أبو صفيَّة في قوله: «أجمَعَ العلماءُ على عُجْمَة (إبراهيم) دونَ سَنَدٍ لُغَوِيٍّ ترسِيسيٍّ، ودونَ أن يذكروا أصْلَه. حتى الشيخ عبد الغني النابلسي الذي نَفَى العُجمةَ عن ألفاظ القرآن كما تقدَّم، لم يستطعْ إثباتَ عروبة (إبراهيم)، وحذا حَذْوَهُ الشيخُ أحمد شاكر، الذي نَفى العُجمةَ عن ألفاظ القرآن حاشا الأعلام».[2]

ففي هذا الكلام إلزامٌ بما لا يلزَم، أي إلزامُ من ينفي العُجمَةَ عن ألفاظ القرآن بأنْ ينفيَ العُجمة عن الأعلام الواردة في القرآن كـ(إبراهيم)، وليس هذا سديداً، فالدكتور جاسر يعُدُّ كُلاً من النابلسي وأحمد شاكر مقصِّرَيْنِ في تقرير مذهبِهما في نفْي وقوع المعرَّب في القرآن لمجرَّد أنَّ الأولَ لم يستطعْ إثباتَ عروبة (إبراهيم)، والثانيَ استثنى الأعلامَ من ذلك النفي! ولا شكَّ أنَّ هذا الخلْطَ إنما نشأَ عن عدم تحرير موضع النزاع.

وإنما أطلْتُ في تحرير موضع النزاع لأمرَيْن:

الأول: بيانُ أنْ لا حاجةَ بنا إلى إنكار عُجمَة بعض الأعلام كـ(إبراهيمَ وإسماعيل وإسرائيلَ)، أو إنكارِ ما أجمعَ عليه النحاةُ من أنَّ عِلَّةَ منعِ مِثلِ (إبراهيم) من الصَّرف إنما هي العَلَميَّةُ والعُجْمَة؛ لأنَّ إجماعَ النحاة هذا يؤيِّدُه إجماعُ العلماء على وقوع العَلَم الأعجَميِّ في القرآن كما تقدَّم، وكلا الإجماعَيْنِ لا يضيرُ عُروبةَ القرآن في شيء؛ لأنَّ الأعلامَ تستوي فيها اللّغات.

الثاني: الإشارةُ إلى أنني سأحذفُ من أدلَّة القائلين بوقوع المعرَّب في القرآن، والقائلينَ بالرأي التوفيقيِّ استدلالَهم بوقوع الأعلام الأعجميَّة في القرآن[3]؛ لأنَّ هذا ليسَ محلَّ

---

(١) وانظر بسمة الرواشدة، القضايا اللغوية في كتاب (الصاحبي في فقه اللغة) لابن فارس، ص١١٠، (١٩٩٥م)؛ فهي لم تحرِّرْ موضع النزاع أيضاً.

(٢) جاسر أبو صفية، مُعَرَّب القرآن عربي أصيل، ص٣٧، (٢٠٠٢م).

(٣) ممَّن استدلَّ على الوقوع بالأعلام ابنُ الحاجب في منتهى الوصول والأمل ص٢٤، (١٩٨٥)، والشوكاني في إرشاد الفحول ١/١٢٧، (١٩٩٨م).

خلاف، ولذلك قال في (مُسَلَّم الثبوت): «والاستدلالُ بنَحْوِ (إبراهيمَ) لا يَتِمُّ؛ لأنَّ العَلَمَ لا نزاعَ فيه».[١]

وبعدَ تحرير موضع النزاع أشرعُ الآنَ في بيان القولِ الراجح في هذه القضية، وهي أنْ لا مُعَرَّبَ في القرآن، ثم أُقَفِّي بذكر الأقوال الأخرى ومناقشتِها.

المبحث الأول

تحقيقُ أنْ لا مُعَرَّبَ في القرآن

إنَّ الذي يقرأُ القرآن قراءةً خاليةً من مُقَرَّراتٍ سابقة لا يدورُ في خَلَده أنَّ في القرآن كلماتٍ غيرَ عربيَّة، كيفَ وهو يجدُ القرآنَ نفسَه يؤكِّدُ عروبتَه في إحدى عشرةَ آية[٢]، وينفي عنه العُجْمَةَ في آيتَين[٣]، ولا حُجَّةَ بعد كتاب الله.

ولذلك نَفَى جماهيرُ علماء المسلمينَ من فقهاء ومفسرين وأصوليِّين ولُغويِّين وقوعَ المعرَّب في القرآن الكريم، بل شَدَّدُوا النكيرَ على من يقولُ بذلك، وعلى رأس هؤلاء الإمامُ الشافعيُّ[٤]، وأبو عبيدة[٥]، والإمامُ الطبري[٦]، والباقلانيُّ[٧]، وابنُ فارس[٨]، وأبو إسحاق الشيرازي[٩]، والجوينيُّ[١٠]، والفخرُ الرازي[١١]، وتاجُ الدين السُّبكي[١٢]،

---

(١) محب الدين بن عبد الشكور، مسلَّم الثبوت (ومعه فواتح الرحموت)، ١/ ٢٨٩، (٢٠٠٢م).
(٢) في سُوَر يوسف، والرعد، والنحل، وطه، والشعراء، والزمر، وفصلت في موضعَيْنِ منها، والشورى، والزخرف، والأحقاف.
(٣) في سورَتَي النحل وفصلت.
(٤) انظر محمد الشافعي، الرسالة، ص٤٠-٤٧، (١٩٧٦م).
(٥) انظر معمر بن المثنى أبا عبيدة، مجاز القرآن، ص٧١-٨١، (١٩٥٤م).
(٦) انظر محمد الطبري، جامع البيان، ١/ ١١-١٥، (٢٠٠٢م).
(٧) انظر محمد الباقلاني، التقريب والإرشاد، ١/ ٣٩٩-٤٠٨، (١٩٩٣م).
(٨) انظر أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص٥٧-٦٢، (١٩٦٣م).
(٩) انظر إبراهيم الشيرازي، التبصرة في أصول الفقه، ١/ ١٨٠-١٨٣، (١٩٨٠م).
(١٠) انظر عبد الملك الجويني، التلخيص في أصول الفقه، ١/ ٢١٧-٢٢١، (١٩٩٦م).
(١١) انظر محمد الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ٩/ ٥٣٩، (١٩٩٧م).
(١٢) انظر عبد الوهاب السبكي، جمع الجوامع، ١/ ٥١٥، (١٩٩٨م).

والزركشيُّ[١]، وابنُ النجار[٢] وغيرُهم. ومن المحدَثينَ: الأستاذ أحمد شاكر[٣]، والدكتور فضل عباس[٤]، والدكتور جاسر أبو صفيَّة[٥]، وغيرُهم.

وأكتفي بنقل شيءٍ من كلام بعضِ أولئك الأعلام:

١- أما الإمام الشافعيُّ، فقد دافعَ عن هذا الرأي دفاعاً واضحاً، وأجابَ عن شُبُهات القائلين بوقوع المعرَّب في القرآن، وقالَ فيما قال: «ومن جِماعِ عِلْمِ كتابِ الله: العِلْمُ بأنَّ جميعَ كتابِ الله إنما نَزَلَ بلسان العرب ...» ثم قال: «فالواجبُ على العالمينَ أنْ لا يقولوا إلا من حيث عَلِمُوا، وقد تكلَّمَ في العِلْمِ مَنْ لو أمسكَ عن بعضِ ما تكلَّمَ فيه منه لكانَ الإمساكُ أولى به، وأقربَ للسلامة إنْ شاءَ الله، فقالَ منهم قائل: إنَّ في القرآن عربيّاً وأعجميّاً. والقرآنُ يدلُّ على أنْ ليسَ من كتاب الله شيءٌ بغير لسان العرب ...» ثم قال: «فإنْ قال قائل: ما الحُجَّةُ في أنَّ كتابَ الله مَحْضٌ بلسان العرب، لا يخلِطُه فيه غيرُه؟ فالحُجَّةُ فيه كتابُ الله، قال الله: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ﴾ (إبراهيم/ ٤) ...» ثم ساقَ الآياتِ التي تدلُّ دلالةً واضحةً على أنَّ القرآنَ بلسانٍ عربيٍّ مبين، ليس فيه شيءٌ من العُجْمة.[٦]

٢- وقال أبو عبيدة: «نَزَلَ القرآن بلسانٍ عربيٍّ مبين، فمَنْ زَعَمَ أنَّ فيه غيرَ العربيَّة فقد أعظَمَ القوْلَ، ومن زَعَمَ أنَّ (طه) بالنبطيَّة فقد أكبَر، وإنْ لم يعلمْ ما هو، فهو افتتاحُ كلام، وهو اسمٌ للسورة وشِعارٌ لها. وقد يوافِقُ اللفظُ اللفظَ ويقاربُه، ومعناهما واحدٌ، وأحدُهما بالعربيَّة، والآخرُ بالفارسيَّة أو غيرِها».[٧]

٣- وأما الإمامُ الطبري: فقد عَقَدَ في مقدمة تفسيره فصلاً في بيان الكلمات التي اتَّفَقَتْ فيها لغةُ العرب مع غيرها من اللُّغات، وكان هذا الفصلُ جواباً عما وَرَدَ من آثارٍ

---

(١) انظر محمد الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ١/ ٣٨٢-٣٨٣، (١٩٩٤م).
(٢) انظر محمد بن أحمد بن النجار، شرح الكوكب المنير، ١/ ١٩٢، (١٩٩٣م).
(٣) انظر أحمد شاكر، مقدمة (المعرَّب للجواليقي)، ص١٤، (١٩٦٩م).
(٤) انظر فضل عباس، قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية، ص٣٣، (٢٠٠٠م).
(٥) انظر جاسر أبو صفية، مُعَرَّب القرآن عربي أصيل، ص٣٧، (٢٠٠٢م).
(٦) انظر محمد الشافعي، الرسالة، ص٤٠-٤٧، (١٩٧٦م).
(٧) معمر بن المثنى أبو عبيدة، مجاز القرآن، ص ٧١- ٨١، (١٩٥٤م).

عن الصحابة والتابعين وغيرهم أنَّ في القرآن ما هو من غير لسان العرب، وأكَّدَ الطبريُّ أنَّ هذه الروايات معناها: أنَّ تلك الكلمات مما اتَّفَقَتْ فيه اللُّغةُ العربيَّةُ مع غيرها من اللُّغات، فصَحَّتْ نسبتُها إلى العربيَّة، ونسبتُها إلى تلك اللُّغة الأخرى، والقائلُ: إنها بلسانِ الحبشة مثلاً لم يَنْفِ أنها بلسانِ العرب كذلك. وقال: «وهذا المعنى الذي قُلناهُ في ذلك هو معنى قولِ من قال: (في القرآن من كلِّ لسان) عندَنا، بمعنى -واللهُ أعلم- أنَّ فيه من كلِّ لسانٍ اتَّفَقَ فيه لفظُ العرب ولفظُ غيرِها من الأُمم التي تنطِقُ به، نظيرَ ما وَصَفْنا من القول فيما مضى، وذلك أنه غيرُ جائزٍ أنْ يُتَوَهَّمَ على ذي فِطرَةٍ صحيحةٍ مُقِرٍّ بكتاب الله، ممَّنْ قرأَ القرآنَ، وعَرَفَ حدودَ الله أنْ يعتقِدَ أنَّ بعضَ القرآن فارسيٌّ لا عربيٌّ، وبعضَه نَبَطيٌّ لا عربيٌّ، وبعضَه حبشيٌّ لا عربيٌّ، بعدَ ما أخبرَ اللهُ تعالى ذكرُه عنه أنه جعلَهُ قرآناً عربياً».[1]

٤- وقال القاضي الباقلاني في (التقريب والإرشاد): «بابُ الكلام على مَنْ زعمَ أنَّ في القرآن ما ليس من لُغَةِ العرب وكلامِها»، وذكرَ كلاماً طويلاً فَنَّدَ فيه شُبَهَ القائلينَ بوقوع المعرَّب في القرآن، مما سأُشيرُ إليه في المبحث الثاني، وقال فيما قال: «وأخبرَ تعالى أنه -(أي القرآن)- مُنَزَّلٌ بلسانٍ واحد، وأنه لا أعجميَّ فيه، ونفيُ الأعجميِّ نَفْيٌ لأنْ يكونَ فيه شيءٌ مما يخالِفُ لُغَةَ العرب من سائر اللُّغات، ونَصٌّ على السبب الذي لأجلِه جعلَهُ عربياً فقط غيرَ ممزوجٍ ولا مختَلِطٍ مشوب».[2]

٥- وقال الفخرُ الرازي في تفسيره عندَ الكلام على قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (فصلت/٣): «ذَهَبَ قومٌ إلى أنه حَصَلَ في القرآن من سائر اللُّغات كقولِهم (إستَبْرَق) و(سِجِّيل) فإنهما فارسيَّان، وقولِهم (مِشكاة) فإنها من لُغَة الحبشة، وقولِهم: (قسطاس) فإنه من لُغَة الروم. والذي يدلُّ على فسادِ هذا المذهب قولُه: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ (فصلت/٣)، وقولُه: ﴿وَمَآ

(١) محمد الطبري، جامع البيان، ١/ ١٢-١٥، (٢٠٠٢م).
(٢) محمد الباقلاني، التقريب والإرشاد، ١/ ٤٠١-٤٠٢، (١٩٩٣م).

﴿أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾ (إبراهيم/ ٤).[١]

ولا يسمحُ المقامُ بذكر كلام العلماء الباقينَ النافينَ لوقوع المعرَّب في القرآن، الذينَ تقدَّمتْ الإشارةُ إليهم، فيُرجَعُ في ذلك إلى كُتُبِهم التي بيَّنْتُها آنفاً.

أدلَّةُ نَفْيِ وقوع المعرَّب في القرآن

بالرَّغم من أنَّ القرآنَ الكريم حَسَمَ هذه القضيَّةَ حسماً واضحاً، حينَ نَصَّ في آياتٍ كثيرة على عُروبتِه، ونَفَى العُجمَةَ عن نفسه، إلا أنَّ جمهورَ العلماء الذينَ انسَجَموا مع هذه الآيات وقالوا بمقتضاها، استدلُّوا بأدلَّةٍ أخرى كثيرةٍ ناطِقةٍ بأنه لا يمكنُ أنْ يكونَ في كتاب الله شيءٌ من الكلمات الأعجَمِيَّة. وهذه الأدلَّةُ على وجه الإجمال هي:

أولاً: الآياتُ القرآنيةُ الكثيرةُ التي أشرتُ إليها آنفاً، وأذكُرُ هنا شيئاً منها مشفوعاً بوجْهِ الدلالة من كلام العلماء:

أ- قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ﴿١٩٥﴾﴾ (الشعراء/ ١٩٢-١٩٥)، وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدۡ نَعۡلَمُ أَنَّهُمۡ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٞۗ لِّسَانُ ٱلَّذِي يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِيّٞ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيّٞ مُّبِينٞ﴾ (النحل/ ١٠٣)، ولإمام الحرمين الجوينيِّ كلامٌ لطيفٌ في تقرير دلالة هاتَيْنِ الآيتَيْن، فقد قال في التلخيص: «وزَعَمَتْ طائفةٌ ممن يتعاطى اللُّغةَ أنَّ القرآنَ يشتملُ على كلماتٍ ليستْ من كلام العرب أصلاً، وإنما هي من سائر اللُّغات. والدليلُ في الردِّ عليهم قولُه تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ﴾، وقولُه تعالى: ﴿وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيّٞ مُّبِينٞ﴾، فَنَعَتَ القرآنَ كلَّه بكونه عربياً مبيناً، فتقومُ الدلالةُ بمقتَضى الآية على الخُصوم سيِّما مع قولِهم بالعُموم، ويتأَكَّدُ الاستدلالُ على قولِ نُفاةِ العُموم بمضمون الآية، والمَقْصِدِ من سياقِها؛ وذلك أنَّ العَنَدَةَ من الكَفَرة زعموا أنَّ رسولَ الله صلى

(١) محمد الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ٩/ ٥٣٩، (١٩٩٧م).

الله عليه وسلم يتلَقَّى القرآنَ من سلمانَ الفارسيِّ، ومنه يتلَقَّفُ قَصصَ الأوَّلين، وسِيَرَ الماضين، فاحتجَّ اللهُ عليهم في ردِّ مقالتِهم وقال: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِيّٞ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيّٞ مُّبِينٞ﴾ (النحل/١٠٣)، فلو كانَ من جُمْلَة القرآن في تَضاعيف نَظْمِه كلماتٌ أعجميَّة، لَبَطَلَ الاحتجاجُ على العرب بتلك الكلمات، وتَوَصَّلَتْ بها إلى إدعاءِ تلقِّيها من فارسيٍّ، ولَخُصِمَ سيِّدُ الأوَّلين والآخرين عليه الصلاة والسلام في احتجاجه عليهم، فدلَّ سياقُ الآية في مقتَضى الاحتجاج مع ظاهرِها على ما ذكرناه».[1]

ب- وقال الباقلانيُّ في (التقريب والإرشاد): «ومِنْ أوضحِ ما يدلُّ عليه -أي نَفْي المعرَّب- قولُه تعالى: ﴿وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا أَعۡجَمِيّٗا لَّقَالُواْ لَوۡلَا فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥٓۖ ءَأَعۡجَمِيّٞ وَعَرَبِيّٞۗ﴾ (فصلت/٤٤)، أي بلسانَيْنِ عربيٍّ وأعجميٍّ، فهلَّا كان بلسانٍ واحد، فيكونَ أبلَغَ في الآية، ولئلا يقولوا هذا، ويقولوا: إنَّ مُنْزِلَه ومورِدَه عَجَزَ عن إيرادِه ونَظْمِه على هذا الحدِّ من البلاغة بلسانٍ واحد، وأنه محتاجٌ في ترتيبه والكشفِ عن معناهُ إلى الاستعانةِ بلسانِ العَجَم، ولو كان عالماً بوجوه النَّظْم وكثرةِ الاتِّساع والانبساط والقدرةِ على نَظْم اللسان العربيِّ لما احتاجَ إلى خَلْطِه والاستعانةِ في نَظْمِه بلسانٍ أعجميٍّ، فيكونَ ذلك شُبهَةً لهم في القَدْح في القرآن. وأَخبرَ تعالى أنه مُنَزَّلٌ بلسانٍ واحد، وأنه لا أعجَميَّ فيه، ونَفْيُ الأعجَميِّ نَفْيٌ لأنْ يكونَ فيه شيءٌ مما يُخالِفُ لُغَةَ العرب من سائر اللُّغات، ونَصٌّ على السبب الذي لأجلِه جَعَلَهُ عربيّاً فقط غيرَ ممزوجٍ ولا مختَلِطٍ مَشُوب».[2]

ثانياً: ما رواه ابنُ حسنونَ المقرئُ بإسنادِه عن ابن عباسٍ رضيَ الله عنهما في قولِه عزَّ وجلَّ: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ﴾ (الشعراء/١٩٥) قال: «بلسانِ قريش، ولو كانَ غيرَ

(١) عبد الملك الجويني، التلخيص في أصول الفقه، ١/٢١٧-٢١٩، (١٩٩٦م)، وانظر محمد الباقلاني، التقريب والإرشاد ١/٤٠٢، (١٩٩٣م).

(٢) محمد الباقلاني، التقريب والإرشاد، ١/ ٤٠١-٤٠٢، (١٩٩٣م)، وانظر إبراهيم الشيرازي، التبصرة في أصول الفقه، ١/ ١٨١، (١٩٨٠م).

عربيٍّ ما فَهِموهُ، وما أنزلَ الله كتاباً إلا بالعربية، وكان جبريلُ يُتَرْجِمُ لكلِّ نبيٍّ بلسانِ قومِه، وذلك أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ قال: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ ﴾ (إبراهيم / ٤)، وليس من ألسِنَةِ الأُمَم أوسَعُ من لسان العرب، والقرآنُ ليس فيه لُغَةٌ إلا لُغَةُ العرب، ورُبَّما وافقَت اللُّغَةُ اللُّغات، وأما الأصلُ والجنسُ فعربيٌّ لا يُخالِطُه شيء».[١]

ثالثاً: أنَّ لُغَةَ العرب واسعةٌ جداً، ولا يبعُدُ أنْ يخفَى بعضُها على الأكابِر الجِلَّة، قال الإمامُ الشافعي: «ولسانُ العرب أوسعُ الألسِنَةِ مذهَباً، وأكثرُها ألفاظاً، ولا نعلَمُه يُحِيطُ بجميع عِلْمِه إنسانٌ غيرُ نبيٍّ، ولكنَّه لا يذهَبُ منه شيءٌ على عامَّتها، حتى لا يكونَ موجوداً فيها من لا يعرِفُه».[٢]

وإذا كان الأمرُ كذلك، فليس عَجَباً أنْ يخفَى بعضُ هذه اللُّغَةِ الواسعة على بعض الصحابة والتابعين، رضي الله عنهم أجمعين، كما خَفِيَ على ابنِ عباسٍ معنى (فاطِر)[٣]، فيَظُنَّ بعضُهم أنَّ الكلمةَ التي لم يعرِفها أعجميَّة.

ولقد أَحَسَّ بهذه الحقيقة عالِمٌ من علماء اللُّغَة هو أبو عمرو بنُ العلاء الذي قال: «ما انتهى إليكم مما قالَتْهُ العربُ إلا أقلُّه، ولو جاءَكم لجاءَكم عِلْمٌ وافر، وشِعْرٌ كثير».[٤] وإذن يكونُ من الإسراف في القول أنْ يقولَ مَنْ لا يُحيطُ بلُغات العرب: إنَّ لفظَ (كذا) ليس بعربيٍّ، وإنما هو حبشيٌّ أو فارسيٌّ أو روميٌّ.[٥]

رابعاً: أنَّ وجودَ هذه الألفاظ في لُغَةٍ أخرى – على تسليم ذلك – لا يقتضي أنها ليستْ

---

(١) ابن حسنون، اللغات في القرآن (رواية عن ابن عباس)، ص١٦، (١٩٧٢م)، وانظر القاسم بن سلَّام، لغات القبائل الواردة في القرآن (رواية عن ابن عباس)، ص٣٩، (١٩٨٤).

(٢) محمد الشافعي، الرسالة، ص٤٢، (١٩٧٦م)، وانظر إبراهيم الشيرازي، التبصرة في أصول الفقه، ١/ ٢٢٠، (١٩٨٠)، وعلي الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ١/ ٣٨، (١٩٨١م).

(٣) عبد الرحمن بن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ص١١٥٧، (٢٠٠٢م)، وانظر عبد الملك الجويني، التلخيص في أصول الفقه ١/ ٢٢٠، (١٩٩٦م).

(٤) انظر عبد الرحمن السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص٢٧، (١٩٤٠م).

(٥) انظر محمد الزفزاف، التعريف بالقرآن والحديث، ص١٢، (١٩٨٤م).

عربيَّةً أيضاً، لأنَّ إحدى اللُّغتَيْنِ ليستْ بأولى بنِسْبَةِ هذه الألفاظ إليها دونَ الأخرى، ما دامَ لا يوجَدُ دليلٌ قاطعٌ بانتمائها لإحداهما دونَ الأخرى، ويكونُ ذلك من باب توافُق اللُّغات.

قال الإمامُ الشافعي: «ولا نُنْكِرُ إذ كان اللفظُ قيلَ تَعَلُّماً أو نُطِقَ به موضوعاً أن يُوافِقَ لسانُ العَجَم أو بعضُها قليلاً من لسان العرب، كما يتَّفِقُ القليلُ من ألسِنَة العَجَم المتباينَةِ في أكثر كلامها، مع تنائي ديارِها، واختلافِ لسانِها، وبُعْدِ الأواصرِ بينَها وبينَ مَنْ وافقَتْ بعضَ لسانِه منها».[1]

خامساً: أنَّ الله تعالى جعلَ القرآنَ معجزةَ نبيِّه صلى الله عليه وآله وسلم، ودلالةَ صدقِه ليتحدَّى به الكفار، فلو كان فيه كلماتٌ غيرُ عربيَّة، لما صحَّ التحدي به؛ لأنَّ الكفارَ يجدونَ إلى ردِّه طريقاً بأنْ يقولوا: إنَّ فيما أتيْتَ به غيرَ العربيِّ، ونحنُ لا نقدِرُ على كلامٍ بعضُهُ عربيٌّ وبعضُه أعجَميٌّ، وإنما نقدِرُ على معارَضةِ العربيِّ المَحْض.[2]

ويُضيفُ ابنُ فارسٍ حيثيَّةً أخرى لهذا الدليل، فيقولُ في معرِضِ ترجيحِه مذهبَ أبي عبيدةَ أنْ لا مُعَرَّبَ في القرآن: «وذلك أنَّ القرآنَ لو كانَ فيه من غيرِ لُغَةِ العرب شيءٌ، لتَوَهَّمَ مُتَوَهِّمٌ أنَّ العربَ إنما عَجَزَتْ عن الإتيانِ بمثلِه لأنه أتى بلُغاتٍ لا يعرفونَها، وفي ذلك ما فيه».[3]

سادساً: أنه لو كان في القرآن كلماتٌ أعجَميَّةٌ، لكان ذلك طريقاً للكفار لأنْ يجحَدوا كثيراً من ألفاظِهم العربيَّة في القرآن، ويقولوا: إنها ليستْ بعربيَّة، فيُدخِلونَ بذلك شُبْهَةً

---

(١) محمد الشافعي، الرسالة، ص٤٤-٤٥، (١٩٧٦م)، وانظر معمر بن المثنى، مجاز القرآن، ص١٧، (١٩٥٤م)، ومحمد الطبري، جامع البيان، ١/ ١٤، (٢٠٠٢م)، وأحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص٦٠، (١٩٦٣م)، وعلي الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ١/ ٣٨، (١٩٨١م)، وعبد الرحمن السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ص٢٦٦، (١٩٩٦م)، ومحمد الزفزاف، التعريف بالقرآن والحديث، ص١٤، (١٩٨٤م)، وفضل عباس، قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية، ص٩٤، (٢٠٠٠م).

(٢) أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص٦٢، (١٩٦٣م).

(٣) انظر محمد الباقلاني، التقريب والإرشاد، ١/ ٤٠٣، (١٩٩٣م)، وإبراهيم الشيرازي، التبصرة في أصول الفقه، ١/ ١٨١، (١٩٨٠م).

إذا أُقِرَّ لهم في الجُملَة بأنَّ منه ما ليس بعربيٍّ.[١]

سابعاً: أنَّ هذه الكلمات التي قيلَ بأعجَمِيَّتِها أوصلها السيوطيُّ في حدِّها الأعلى إلى قريبٍ من مِائَةِ لَفظة[٢]، وهذا عددٌ قليلٌ جداً بالنسبة إلى كلمات القرآن التي تبلُغُ في روايةِ الفضل بن شاذان عن عطاء بن يسار سبعاً وسبعينَ ألفَ كلمة، وأربعَمائةٍ وسبعاً وثلاثين كلمة[٣]، فهل يُعقَلُ أنْ يَمُدَّ القرآنُ يدَه لأخذ هذه الكلمات المائةِ من لُغات العجَم؟ وهل اللُّغَةُ العربيَّةُ فقيرةٌ إلى هذا الحدِّ، فتطلُبَ المعونةَ بهذه الكلمات، وهي اللُغَةُ التي لا تستطيعُ أنْ تُجارِيَها لُغَةٌ أخرى في كثرَة ألفاظها، واتِّساع مفرَداتِها؟![٤]

ثامناً: أنَّ اللهَ سبحانه وتعالى أضافَ هذه الكلماتِ إلى العرب دونَ العجَم، وإنِ اتَّفَقَ للعرب النطقُ بها، ولا بدَّ أنْ يكونَ معنى هذه الإضافة أنهم هم المبتَدِئونَ السابقونَ إليها. ولو سبقَتِ العجَمُ إلى وَضْعِها، لَوَجَبَ إضافتُها إليها.[٥]

ولذلك فإنَّ ورودَ هذه الكلمات في القرآن دليلٌ على أنها عربيَّةٌ قطعاً، وهذه الطريقةُ في الاستدلال هي التي اتَّبَعَها الأستاذُ أحمد شاكر في تحقيقِه لـ (مُعَرَّب الجواليقي)، وتَتَبُّعِه لما يذكُرُه من دعوى أعجَمِيَّة بعضِ الكلمات القرآنية. وما أكثرَ ما يذكُرُ مِثْلَ هذه العبارة الصائبة: «والكلمةُ قرآنيَّة، ولا دليلَ على تعريبِها، وذكرُها في القرآن أَمارَةُ عربيَّتِها».[٦]

تاسعاً: أنَّ العربَ أمَّةٌ من أقدَم الأُمم، ولُغَتَها من أقدَم اللُّغات وجوداً، كانت قبلَ إبراهيم وإسماعيل، وقبلَ الكلدانيَّة والعبريَّة والسِّريانيَّة وغيرِها، بَلْهَ الفارسية. وقد

---

(١) انظر محمد الباقلاني، التقريب والإرشاد، ١/٤٠٣، (١٩٩٣م).

(٢) انظر عبد الرحمن السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ١/٤٤٣، (١٩٩٦م).

(٣) انظر محمد الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ١/٣٤٨، (١٩٩٤م).

(٤) عبد العال سالم مكرم، قضية الكلمات الأعجمية في القرآن، مجلة الوعي الإسلامي (الكويت)، المجلد السابع، العدد الثاني والثمانون، ص٣٤، (١٩٧١م).

(٥) انظر محمد الباقلاني، التقريب والإرشاد، ١/٤٠٣، (١٩٩٣م)، وإبراهيم الشيرازي، التبصرة في أصول الفقه، ١/١٨٢، (١٩٨٠م).

(٦) انظر مثلاً هوامش الصفحات التالية في تحقيق أحمد شاكر لـ(المعرَّب للجواليقي)، ص١٤، ص١٧٤، ص١٧٧، ص٢٣٥، (١٩٦٩م).

ذهبَ المحقِّقونَ من اللُّغَوِيِّينَ إلى أنَّ اللُّغَةَ العربيَّة هي أصلُ اللُّغات كلِّها، ويرى الدكتور جاسر أبو صفيَّة أنَّ معنى كونِ اللَّفظةِ عربيَّةً أنها من كلام العرب على اختلاف شعوبِهم وقبائلِهم التي خرجَتْ من جزيرةِ العرب قبلَ كتابةِ التاريخ، وقبلَ الميلاد بقرونٍ طويلةٍ كان آخرُها خروجَهم يحملونَ الدِّينَ الإسلامي، ولُغَةَ القرآن الكريم. فالكلماتُ التي توجَدُ في غير العربيَّة إذاً إنما هي مأخوذةٌ من اللُّغَةِ العربيَّة التي هي الأصل.(١)

وبعدَ تقرير الأدلَّة الشاهدة على أنْ ليسَ في القرآنِ شيءٌ من المعرَّب حاشا الأعلام، أَعْرِضُ في المبحث الثاني لذكر الأقوال الأخرى في هذه القضيَّة ومناقشتِها.

المبحث الثاني

مناقشةُ الأقوال الأخرى في هذه القضيَّة

ما مِنْ شكٍّ أنَّ أدَبَ البحث يقتضي من الباحث عرضَ الأقوال التي لا يرتئيها بأمانةٍ وإنصاف، ثم له بعدَ ذلك الحقُّ في مناقشتها وَفْقَ أُسُسِ المنهج العلميِّ السليم، وإذا كنتُ في المبحث السابق قد قَرَّرْتُ الرأيَ الراجحَ في نظري، وذكرْتُ أدلَّتَه واضحةً بَيِّنَة، فإني هنا لذاكرٌ الأقوالَ الأخرى بأدلَّتِها كما قَرَّرَها أصحابُها واضحةً بَيِّنَةً كذلك، ثم أُقَفِّي بمناقشة هذه الأدلَّة.

وإذا كان الرأيُ الراجحُ في هذه القضيَّة أنْ لا مُعَرَّبَ في القرآن، فإني هنا أمامَ رأيَيْنِ آخَرَيْن.

الأول: رأيُ القائلينَ بوجود المعرَّب في القرآن.

والثاني: رأيُ أصحاب الاتجاه التوفيقي. وأعرِضُ لهذَيْنِ الرأيَيْنِ في مطلَبَيْنِ إنْ شاءَ الله.

---

(١) انظر جاسر أبو صفيَّة، معرَّب القرآن عربي أصيل، ص٢٥، (٢٠٠٢م)، وأحمد شاكر، مقدمة (المعرَّب للجواليقي)، ص١٤، (١٩٦٩م).

المطلبُ الأول

أدلَّةُ القول بوقوع المُعَرَّب في القرآن ومناقشتُها

ذهبَ إلى القول بوقوع المعرَّب في القرآن الكريم طائفةٌ من العلماء، منهم ابنُ دُرَيد[١]، والثعالبيُّ[٢]، وابنُ الحاجب[٣]، وابنُ النقيب[٤]، والسيوطيُّ[٥]، والشهابُ الخفاجيُّ[٦]، ومن المُحْدَثين الدكتور سميح أبو مغلي.[٧]

قال ابن دريد: «و(الدِّينارُ) فارسيٌّ مُعَرَّب، وأصلُه (دِنَّار)، ورجلٌ مُدَنَّر: كثيرُ الدنانير ... و(الدينارُ) إنْ كانَ مُعَرَّباً فليس تعرِفُ له العربُ اسماً غيرَ الدينار، فقد صارَ كالعربيِّ، ولذلك ذَكَرَه اللهُ تعالى في كتابه؛ لأنه خاطَبَهم عزَّ ذكرُه بما عَرَفُوا».[٨]

وقال ابنُ النقيب: «من خصائص القرآن على سائر كتب الله المُنَزَّلة أنها نَزَلَتْ بلُغَة القوم الذين أُنْزِلَتْ عليهم، ولم ينزِل فيها شيءٌ بلُغَة غيرِهم، والقرآنُ احتوى على لُغات العرب، وأُنْزِلَ فيه بلُغاتِ غيرِهم من الروم والفرس والحبشة شيءٌ كثير».[٩]

وقال الدكتور سميح أبو مغلي: «إننا لا نَجِدُ غضاضةً في الاعتراف بوجود ألفاظٍ مُعَرَّبةٍ في القرآن الكريم، وهي التي أوردْناها في سياق هذا البحث، وذلك على الرَّغم من كلِّ ما يُقالُ عن إمكانيَّة ردِّ هذه الألفاظ إلى اللُّغة العربيَّة القديمة، أو أيَّةِ محاوَلَةٍ أخرى لإنكار عُجْمَتِها».[١٠]

---

(١) انظر محمد بن دريد، جمهرة اللغة، ٢/ ٦٤٠، (١٩٨٧م).
(٢) انظر عبد الملك الثعالبي، فقه اللغة وأسرار العربية، ص٣١٧، (٢٠٠٠م).
(٣) انظر عثمان بن الحاجب، منتهى الوصول والأمل في عِلْمَي الأصول والجدل، ص٢٤، (١٩٨٥م).
(٤) انظر كلامَه عند السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ١/ ٤٢٨، (١٩٩٦م).
(٥) انظر عبد الرحمن السيوطي، المهذب فيما وقع في القرآن من المعرَّب، ص٥٧-٦٥، (١٩٨٣م).
(٦) انظر أحمد الشهاب الخفاجي، شفاء الغليل بما في كلام العرب من الدخيل، ص٢٩، (١٩٥٢م).
(٧) انظر سميح أبو مغلي، في القرآن من كل لسان، ص٢٩، (١٩٨٧م).
(٨) محمد بن دريد، جمهرة اللغة، ٢/ ٦٤٠، (١٩٨٧م).
(٩) نَقَلَ كلامَه هذا السيوطيُّ في الإتقان في علوم القرآن، ١/ ٤٢٨، (١٩٩٦م).
(١٠) سميح أبو مغلي، في القرآن من كل لسان، ص٢٩، (١٩٨٧م).

أدلَّةُ القول بوقوع المُعَرَّب في القرآن:

وقد استدلَّ هؤلاء العلماء على رأيهم بعدَّة أدلَّة، أوجزُها فيما يأتي:

أولاً: ما أخرجَه الطبريُّ عن سعيد بن جبير قال: «قالت قريش: لولا أُنزِلَ هذا القرآنُ على رجلٍ أعجميّاً وعربيّاً، فأنزَلَ الله تعالى ذكرُه: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ﴾ (فصلت/ ٤٤)، فأنزَلَ اللهُ بعدَ هذه الآية في القرآن من كلِّ لسان فيه».[١]

ثانياً: ما أخرجه الطبري – أيضاً – بسنده عن أبي ميسَرةَ قال: «في القرآن من كلِّ لسان».[٢] قال السيوطي: «وأقوى ما رأيتُه للوقوع – وهو اختياري – ما أخرجَه ابنُ جرير بسند صحيح عن أبي ميسَرةَ التابعيِّ الجليل قال: (في القرآن من كلِّ لسان). ورُوِيَ مِثْلُه عن سعيد بن جبير ووهب بن منبِّه».[٣]

ثالثاً: ما رُوِيَ عن بعض الصحابة والتابعين كابن عباسٍ وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما، ومجاهد وعكرمة وعطاء وغيرهم أنهم قالوا في كلماتٍ من القرآن: إنها بلُغات العَجَم، كما في قولهم: إنَّ (ناشئةَ الليل) حبشيَّة، و(مِشكاة) هنديَّة، و(إستَبْرَق) فارسية، وغير ذلك.[٤]

رابعاً: أنَّ هذه الكلمات لا يُعرَفُ لها اشتقاقٌ في اللُّغة العربيَّة، ولا تستقيمُ على شيءٍ من أوزانِها، فلا بدَّ أنْ تكونَ أعجميَّة.[٥]

خامساً: أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم مُرسَلٌ إلى كلِّ أمَّة، وقد قال تعالى: ﴿وَمَآ

---

(١) محمد الطبري، جامع البيان، ١/ ١٣، (٢٠٠٢م).
(٢) محمد الطبري، جامع البيان، ١/ ١٣، (٢٠٠٢م).
(٣) عبد الرحمن السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ١/ ٤٢٨، (١٩٩٦م).
(٤) انظر محمد الطبري، جامع البيان، ١/ ١٢-١٣، (٢٠٠٢م)، وأحمد أبا حاتم الرازي ، كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، ص١٣٥-١٣٦، (١٩٥٧م)، وأحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص٦٠، (١٩٦٣م)، وعبد الرحمن بن الجوزي، فنون الأفنان في علوم القرآن، ١/ ٣٨، (١٩٨٧م).
(٥) انظر محمد الباقلاني، التقريب والإرشاد، ١/ ٤٠٤، (١٩٩٣م)، وعبد الملك الجويني، التلخيص في أصول الفقه، ١/ ٢٢١، (١٩٩٦م).

﴿أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾ (إبراهيم/ ٤)، فلا بدَّ أنْ يكونَ في الكتاب المبعوث به من لسان كلِّ قوم، وإنْ كان أصلُه بلسانِه هو؛ ليتحقَّقَ خطابُه للكلِّ إعجازاً وبياناً.[١]

سادساً: أنَّ القرآنَ الكريم حَوَى علومَ الأوَّلينَ والآخرين، ونَبَأَ كلِّ شيء، فلا بدَّ أنْ تقعَ فيه الإشارةُ إلى أنواع اللُّغات والألسُن؛ ليَتِمَّ إحاطتُه بكلِّ شيء، فاختيرَ من كلِّ لُغَةٍ أعذبُها وأخفُّها وأكثرُها استعمالاً.[٢]

مناقشةُ هذه الأدلَّة:

في رأيي أنَّ ما استدلَّ به النافونَ لوقوع المعرَّب في القرآن، من الأدلَّة القويَّة الكثيرة التي تقدَّمَ ذكرُها في المبحث الأول، لا ينهَضُ لمعارَضتِها ما استدلَّ به القائلون بالوقوع، من هذه الأدلَّة التي يمكنُ مناقشتُها وَفْقَ ترتيبِها كما يأتي:

أولاً: أما روايةُ سعيد بن جبير التي استدلُّوا بها، فإنها على فَرض ثبوتها مخالِفةٌ لسياق الآية والمقصودِ منها؛ فالظاهرُ أنَّ المشركين -كما يقولُ أبو حيان- إنما قالوا ما دَلَّ عليه قولُه تعالى: ﴿وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا أَعۡجَمِيّٗا﴾ (فصلت/ ٤٤) من اقتراحِهم أنْ يكونَ القرآنُ أعجميّاً، ولم يقتَرِحوا أنْ يكونَ أعجميّاً وعربيّاً.[٣]

وقد كفانا ابنُ عاشور مَؤونَةَ الكلام على هذه الرواية، فقال: «وَوَقَعَ في تفسير الطبري عن سعيد بن جبير أنه قال: قالتْ قريش: لولا أُنزِلَ هذا القرآنُ أعجَمِيّاً وعربيّاً! فأنزَلَ الله: ﴿لَوۡلَا فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥٓۖ ءَأَعۡجَمِيّٞ وَعَرَبِيّٞ﴾ (فصلت/ ٤٤) على غير مذهبِ الاستفهام. أ.هـ. ولا أحسَبُ هذا إلا تأويلاً لسعيد بن جبير؛ لأنه لم يُسْنِدْهُ إلى راوٍ، ولم يُرْوَ عن غيرِه، فرأى أنَّ الآيةَ تُنْبِئُ عن جواب كلام صَدَرَ عن المشركين المعبَّرِ عنهم بضمير (قالوا). وسياقُ الآية ولفظُها ينبُو عن هذا المعنى، وكيفَ و(لَوْ) الامتناعيَّة

---

(١) انظر محمد الباقلاني، التقريب والإرشاد، ١/ ٤٠٦، (١٩٩٣م)، وإبراهيم الشيرازي، التبصرة في أصول الفقه، ١/ ١٨٢، (١٩٨٠م)، وعبد الرحمن السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ١/ ٤٢٩، (١٩٩٦م).

(٢) انظر عبد الرحمن السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ١/ ٤٢٩، (١٩٩٦م).

(٣) انظر محمد أبا حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ٧/ ٤٨٠، (٢٠٠١م).

تمنعُ من تحَمُّلِ هذا التأويل وتدفعُه».[1]

ثانياً: وأما مقولةُ أبي ميسرة (في القرآن من كلِّ لسان)، فإنَّ ثبوتَها – أعني ثبوتَ معناها لا سندها – يحتاجُ إلى استقراء للُغات العالم، ثم استقراءٍ لألفاظ القرآن، وتَبُيِّنِ أنَّ فيه من كلِّ لُغات العالم، فهل يمكنُ تصَوُّرُ مثلِ هذا الاستقراء لا سيَّما في ذلك العهد على فرض التسليم بصحة تلك الرواية؟ ثم إنَّ القائلينَ بوقوع المعرَّب أنفسَهم لا يقولون باحتواء القرآن على جميع لُغات البشر! ثم إنَّ مثلَ هذا القولِ لا يصحُّ أنْ يُلقى على عواهِنِه دونَ دليل؛ لأنَّ القرآن أقدَسُ من أنْ يُقالَ في شأنٍ من شؤونِه بغير حُجَّةٍ أو بُرهان.

ثالثاً: وأما ما وردَ عن بعض الصحابة والتابعين في بعض كلمات القرآن أنها أعجَمِيَّة، فإنني درسْتُ هذه الروايات التي أخرجَها الطبريُّ في تفسيره، وتَتَبَّعْتُ أسانيدَها، فأَلْفَيْتُ بعضَها ذاتَ أسانيدَ صحيحة، ورجالُها ثقاتٌ[2]، من ذلك قولُ ابنِ عباس رضي الله عنهما: إنَّ (ناشئَةَ الليل) لفظةٌ حبشيَّة، وقولُ أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: (الكِفلانِ) ضِعْفانِ من الأجر بلسان الحبشة، وقولُ مجاهد رحمه الله في (القِسطاس) و(الفِردوس): إنهما لفظَتان روميَّتان، وفي (الطور) إنها سِريانيَّة.[3] والجوابُ عن هذه الروايات من وجوه:

١- أنَّ هذه الروايات عن بعض الصحابة والتابعين لا تصلُحُ دليلاً على نسبَةِ القول إليهم بوقوع المعرَّب في كتاب الله، وهم المعروفونَ بتَضَلُّعِهم في قوانينَ اللُّغة العربيَّة، وأساليبِها وفنونِها وأفنانِها، بل إنا نُنَزِّهُهُم عن مِثل هذا القول، وغايةُ ما تدلُّ عليه هذه الروايات أنها من الكلام الذي تتَّفِقُ فيه ألفاظُ الأُمم، دونَ أنْ تكونَ إحداهما مقتَبَسةً من الأخرى، كما نَصَّ على ذلك الإمامانِ الجليلانِ الشافعيُّ والطبريُّ رحمهما الله.

---

(١) محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ٢٥/ ٧٥-٧٦، (٢٠٠٠م).

(٢) استعَنْتُ في دراسة هذه الروايات وتتبُّع أسانيدِها والحُكم عليها بالكُتب الآتية: (تقريب التهذيب) لابن حجر العسقلاني، و(معجم شيوخ الطَبري) لأكرم زيادَة الفالوجي، و(رجال تفسير الطبري جرحاً وتعديلاً) لمحمد صبحي حلاق.

(٣) انظر محمد الطبري، جامع البيان، ١/ ٤٢٧، ١٥/ ١٠٨، ١٦/ ٥٣، ٢٧/ ٢٩٩، ٢٩/ ١٥٥، (٢٠٠٢م).

قال الإمامُ الشافعي: «ولا نُنْكِرُ إذْ كان اللفظُ قيلَ تَعَلُّماً أو نُطِقَ به موضوعاً أن يُوافِقَ لسانُ العَجَم أو بعضُها قليلاً من لسان العرب، كما يتَّفِقُ القليلُ من ألسِنَة العَجَم المتباينَةِ في أكثر كلامها، مع تنائي ديارِها، واختلافِ لسانِها، وبُعْدِ الأواصرِ بينَها وبينَ مَنْ وافقَتْ بعضَ لسانه منها».[1]

وحَمْلُ هذه الروايات على توافق اللُّغات هو الموافِقُ لما وَرَدَ عن ابن عباس رضي الله عنهما في رواية ابن سحنون عنه، وفيها يُنَزِّهُ ابنُ عباس رضي الله عنهما القرآنَ عن أن يكونَ فيه شيءٌ بغير العربيَّة، ويُقِرُّ توافقَ اللغات، ويقول: «... والقرآنُ ليس فيه لُغَةٌ إلا لُغَةُ العرب، وربَّما وافقَت اللُّغةُ اللُّغات، وأما الأصلُ والجنسُ فعربيٌّ لا يُخالِطُه شيء».[2]

وهذا هو الظنُّ بابن عباس رضي الله عنهما أنْ ينسَجِمَ مع آيات القرآن الناطقةِ بتنزيهه عنْ أنْ يكونَ فيه شيءٌ أعجَميٌّ، والقاطعةِ بأنه كتابٌ عربيٌّ مبين.

٢- أنَّ مثلَ هذه الروايات لا يستقيمُ الاحتجاجُ بها إلا إذا ثَبَتَ أنَّ قائليها كانوا يحيطونَ بألفاظ كلِّ قبائل العرب عِلْماً؛ حتى يكونَ ادعاؤُهم بخروج تلك الكلمات عن العربيَّة صحيحاً. ومعلومٌ أنه لا سبيلَ إلى ذلك؛ فقد قرَّر الشافعيُّ من قديم أنَّ لسانَ العرب أوسعُ الألسِنَةِ مذهباً، وأكثرُها ألفاظاً، ولا يُحيطُ بجميع عِلمِه إنسانٌ غيرُ نبيٍّ.[3]

٣- أنَّ مثلَ هذه الروايات قولُ طائفةٍ من العلماء، ولكنَّ مُعظَم العلماء من أهل اللُّغة والتفسير ذهبوا مذهباً آخر، وفسَّروا تلك الكلماتِ على المنهج الذي فسَّروا به سائرَ الكلمات القرآنيَّة، وبيَّنوا أنها عربيَّةٌ صِرفَة، فتتقابلُ المذاهب، ويبقى لنا

---

(١) محمد الشافعي، الرسالة، ص٤٤-٤٥، (١٩٧٦م)، وانظر معمر بن المثنى، مجاز القرآن، ص١٧، (١٩٥٤م)، ومحمد الطبري، جامع البيان، ١/ ١٤، (٢٠٠٢م)، وأحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص٦٠، (١٩٦٣م)، وعلي الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ١/ ٣٨، (١٩٨١م)، وعبد الرحمن السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ص٢٦٦، (١٩٩٦م)، ومحمد الزفزاف، التعريف بالقرآن والحديث، ص١٤، (١٩٨٤م)، وفضل عباس، قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية، ص٩٤، (٢٠٠٠م).

(٢) تقدَّمَ ذكرُ هذه الرواية بكاملِها في المبحث الأول ص ٢١.

(٣) انظر محمد الشافعي، الرسالة، ص٤٢، (١٩٧٦م)، ومحمد الزفزاف، التعريف بالقرآن والحديث، ص١٦، (١٩٨٤م).

الاستدلالُ بنَصِّ الكتاب الذي يهدينا إلى أنَّ القرآنَ مَنَزَّهٌ عن كلِّ ما هو أعجَمِيٌّ.[١]

رابعاً: وأما قولُهم: إنَّ هذه الكلمات لا يُعْرَفُ لها اشتقاقٌ في العربيَّة، ولا تستقيمُ على شيءٍ من أوزانِها، فلا بدَّ أن تكونَ أعجَمِيَّة، فيُقالُ لهم: من أينَ لكم أنَّ العربَ قد وَضَعَتْ جميعَ ألفاظِها على أبنِيَةٍ وأوزانٍ متشاكِلَة ومتناسِبة؟! وكم من اسمٍ شاذٍّ في وضع اللُّغَة لا نظيرَ له، ومع ذلك فإنَّ انتفاءَ نظيرِه لا ينفيه عن أصل اللُّغَة، وذلك نحو قُرْعَبْلانَة (وهي دُوَيْبَةٌ عريضةٌ عظيمةُ البطن)، وخِذْعِل (وهي المرأةُ الحمقاء)، وغيرِهما. فإذا لم تستَقِم لكم كلمةٌ على وزنٍ، لم يكن معنى ذلك أنها أعجَمِيَّة.[٢]

قال الأستاذ أحمد شاكر: «فلَعَلَّ هذه الألفاظَ القرآنيَّةَ التي يُظَنُّ أنَّ أصلَها ليس من لسان العرب، ولا يُعْرَفُ مصدرُ اشتقاقِها، لعلَّها من بعضِ ما فُقِدَ أصلُه، وبَقِيَ الحَرْفُ وَحْدَه».[٣]

خامساً: وأما قولُهم: إنَّ النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلَّم مبعوثٌ إلى الناس كافَّة، فيجبُ أنْ يكونَ في القرآن من كلِّ لُغَة، فالجوابُ من وَجْهَيْن:

١- أنَّ ذلك يقتضي أنْ يكونَ في القرآن من جميع اللُّغات الزَّنْجِيَّة، والتُّركيَّة، والروميَّة، والإنجليزيَّة وغيرها، وفي إجماعِنا على خلاف ذلك دليلٌ على بُطلانِ ما قالوه.[٤]

٢- أنه لو كان الأمرُ كذلك لوجَبَ أنْ يكونَ في القرآن من هذه اللُّغات قَدْرٌ يُعْلَمُ به المراد، ويَقَعُ به التبليغ، فأما هذه الكلماتُ الشاذَّةُ فلم يُعْلَمْ بها شيءٌ، ولم يَقَعْ بها بيان.[٥]

سادساً: وأما استدلالُهم بأنَّ القرآنَ حَوَى علومَ الأوَّلين والآخِرين؛ فلا بدَّ أنْ تقعَ فيه الإشارةُ إلى أنواع اللُّغات والألسُن، فيُجابُ عنه بوجهَين:

---

(١) انظر عبد الملك الجويني، التلخيص في أصول الفقه، ١/ ٢٢٠، (١٩٩٦م).

(٢) انظر محمد الباقلاني، التقريب والإرشاد، ١/ ٤٠٤، (١٩٩٣م)، وعبد الملك الجويني، التلخيص في أصول الفقه، ١/ ٢٢٠- ٢٢١، (١٩٩٦م).

(٣) أحمد شاكر، مقدمة (المعرَّب للجواليقي)، ص١٤، (١٩٦٩م).

(٤) انظر محمد الباقلاني، التقريب والإرشاد، ١/ ٤٠٦، (١٩٩٣م)، وإبراهيم الشيرازي، التبصرة في أصول الفقه، ١/ ١٨٢، (١٩٨٠م).

(٥) انظر إبراهيم الشيرازي، التبصرة في أصول الفقه، ١/ ١٨٢، (١٩٨٠م).

١- أنَّ القولَ باحتواء القرآن على علوم الأولينَ والآخرينَ لا يُقبَلُ على إطلاقه، فإنْ قصَدُوا بقولهم هذا أنه اشتمَلَ على كلِّ علومهم وأخبارهم فهذا أمرٌ تنقُضُه آياتُ القرآن؛ فإنَّها أوردَتْ قَصصَ السابقينَ وشيئاً من أخبارهم ذاكِرَةً موضعَ العبرة منها، ولم تستوعِبْ جميعَ التفصيلات والجزئيَّات، فلم تذكُرْ لباسَهم، ولا نَصَّتْ على لُغاتهم ما هي. هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى فإنَّ كثيراً من الأقوام لم تُذْكَرْ في القرآن الكريم؛ بدليل قوله سبحانه: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ (النساء/ ١٦٤). ثم إنَّ ادعاءَ أنْ يكونَ القرآنُ محيطاً بكلِّ أنواع العلوم إلى يوم القيامة أمرٌ فيه كثيرٌ من المبالغة؛ فإنه من المعروف أنَّ القرآن كتابُ هداية لا كتابُ علوم أو تاريخ، وما جاء فيه من إشاراتٍ لبعض الحقائق إنما أُدْرِجَتْ ونُظِمَتْ في سِلْكِ مقاصِد القرآن من الهداية وإثبات الوحدانيَّة.[١]

٢- أنه لو كان الأمرُ كذلك، لوجبَ أنْ يكونَ في القرآن من كلِّ لغةٍ قَدْرٌ يُعلَمُ به المراد، ويقعُ به التبليغ، وهذا ما لم يحصُلْ بالإجماع.[٢]

المطلب الثاني

رأيُ أصحاب الاتجاه التوفيقيِّ ومناقشتُه

ذهبَ فريقٌ من العلماء مَذْهَباً يُوَفِّقونَ فيه بينَ الرأيَيْنِ السابقَيْنِ: رأي القائلينَ بوقوع المعرَّب في القرآن، ورأي النافينَ لذلك، فقالوا: إنَّ هذه الألفاظَ عربيَّةُ الحال؛ لأنها دَخَلَتْ كلامَ العرب، وقيسَتْ على أوزانِهم، والقرآنُ نَزَلَ بلُغَة العرب، ولكنَّ ذلك لا ينفي أنها أعجَمِيَّةُ الأصل.

وأوَّلُ من اتَّجَهَ هذا الاتجاهَ أبو عبد الله القاسمُ بنُ سَلَّام الذي قال بعدَ أنْ حَكَى خِلافَ الناس في هذه القضيَّة: «والصوابُ من ذلك عندي – واللهُ أعلم – مذهَبٌ فيه تصديقُ القولَيْنِ جميعاً؛ وذلك أنَّ هذه الحروفَ أصولُها أعجَمِيَّةٌ كما قالَ الفقهاء (يقصِدُ فقهاءَ

(١) انظر فضل عباس، إتقان البرهان في علوم القرآن، ١/ ١٦٦، (٢٠١٠م).
(٢) انظر إبراهيم الشيرازي، التبصرة في أصول الفقه، ١/ ١٨٢، (١٩٨٠م).

اللُّغة)، إلا أنها سَقَطَتْ إلى العرب فأعْرَبَتْها بألسنَتِها، وحَوَّلَتْها عن ألفاظ العَجَم إلى ألفاظِها، فصارَتْ عربيَّة، ثم نَزَلَ القرآنُ وقد خُلِطَتْ هذه الحروفُ بكلام العرب، فمن قال: إنها عربيَّة، فهو صادِق، ومن قال: إنها أعجَمِيَّة، فهو صادِق».[١]

ثم قال أبو عُبَيْد بعدَ ذلك كلمةً تعقَّبَهُ فيها ابنُ فارسٍ بكلامٍ ينبغي أنْ يكونَ لنا نبراساً في مسائل الخلاف، قال أبو عُبَيد: «وإنما فَسَّرْنا هذا -يعني توفيقَه المذكورَ آنفاً- لئلا يُقْدِمَ أحدٌ على الفقهاء فينسُبَهم إلى الجهل، ويتَوَهَّمَ عليهم أنهم أقدَمُوا على كتاب الله جلَّ ثناؤُه بغيرِ ما أرادَهُ اللهُ جلَّ وعزَّ، وهم كانوا أعلَمَ بالتأويل، وأشدَّ تعظيماً للقرآن».

وقال ابنُ فارس تعقيباً على ذلك: «وليس كلُّ مَنْ خالَفَ قائلاً في مقالَته فقد نَسَبَهُ إلى الجهل؛ وذلك أنَّ الصدْرَ الأوَّلَ اختلفوا في تأويل آيِ القرآن، فخالَفَ بعضُهم بعضاً، ثم خَلَفَ من بعدهم خلفٌ، فأخذَ بعضُهم بقول، وأخذَ بعضٌ بقول، حَسَبَ اجتهادِهم وما دلَّتْهُم الدلالةُ عليه، فالقولُ إذاً ما قالَه أبو عُبَيْدَة[٢]، وإن كان قومٌ من الأوائل قد ذَهَبُوا إلى غيرِه».[٣]

وقد تابَعَ أبا عُبَيْدٍ على رأيِه هذا طائفةٌ من العلماء، منهم ابنُ: جِنِّي[٤]، والجواليقيُّ[٥]، وابنُ عطيَّة[٦]، والغزاليُّ[٧]، وابنُ قدامة[٨]، ومن المُحْدَثين: الأستاذ عبد القادر المغربي[٩]، الدكتور صبحي الصالح[١٠]، وغيرُهم.

وغنيٌّ عن البيان أنَّ دليلَ هؤلاء على أعجَمِيَّة الأصل ما استدلَّ به القائلون بوقوع

---

(١) نقَلَ كلامَ أبي عُبَيد هذا أحمد أبو حاتم الرازي، كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، ص١٣٩، (١٩٥٧م)، وأحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص ٦١، (١٩٦٣م).

(٢) يقصِدُ القولَ بنَفْي وقوعِ المعرَّبِ في القرآن، وقد سَبَقَ ذكرُ كلامُ أبي عُبَيْدَةَ في المبحث الأول ص١٦.

(٣) أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص ٦١-٦٢، (١٩٦٣م).

(٤) انظر عثمان بن جني، الخصائص، ص ٦١-٦٢، (١٩٥٥م).

(٥) موهوب الجواليقي، المعرَّب من الكلام الأعجمي، ص٥، (١٩٦٩م).

(٦) عبد الحق بن عطية، المحرر الوجيز، ١/ ٥١، (٢٠٠١م).

(٧) محمد الغزالي، المستصفى في علم الأصول، ١/ ٨٤-٨٥، (١٩٩٢م).

(٨) عبد الله بن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، ١/ ٢١٠-٢١١، (١٩٩٨م).

(٩) عبد القادر المغربي، الاشتقاق والتعريب، ص٤٧، (١٩٠٨م).

(١٠) صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص٣١٧، (١٩٦٠م).

المعرَّب في القرآن، ودليلَهم على عربيَّة الحال ما استدلَّ به النافونَ للوقوع.

وحقيقةُ هذا الرأي أنَّ الخلافَ بينَ الفريقَيْنِ لفظيٌّ، وليس الأمرُ كذلك قطعاً؛ فالذين قالوا: (كلُّ ما في القرآن عربيٌّ خالِصٌ) يعنُونَ ما يقولونَه ويقصدونَه. وأنقلُ هنا كلمةَ الأستاذ أحمد شاكر، الذي ذكَرَ هذا الرأيَ التوفيقيَّ ثم قال: «وهو قولٌ يَنْبُو عن التحقيق، وإنما ذهبَ إليه من ذهَبَ إعظاماً لما رُوِيَ عن بعض الأقدَمين في ألفاظٍ قرآنيَّة أنها مُعَرَّبة، وعَجْزاً عن تحقيق صحَّة الرواية عنهم، وعن تحقيق صحَّة هذه الحروف في كلام العرب، ثم تقليداً لأولئك القائلين، وجَمْعاً بينَ القولَيْنِ زَعَمُوا!!

والقائلون بأنْ (ليس من كتاب الله شيءٌ إلا بلسان العرب)، كالشافعيِّ الإمام، وأبي عُبَيْدة، والقاضي أبي بكر الباقلاني، وأكثرِ أهلِ العلم المتقدِّمين، لم يكن ليخفى عليهم أنَّ الكلمةَ إذا أخذَها العربُ من غيرهم، وصاغوها على أوزان حروفِهم، ودارتْ في أشداقهم، ومَرَنَتْ عليها ألسنتُهم، أنها صارتْ من لُغَتهم، بالنقل والاقتباس. ولكنهم ذهبوا إلى معنى أعلى، وفقهٍ في اللُّغَة والقرآن أسمى، ذهبوا إلى أنَّ هذا الكتابَ المُعْجِزَ العربيَّ المبين، كما جاء هدى للناس، وداعياً إلى الله مرشِداً، وذِكْراً للعرب وشَرَفاً، جاءَ حافظاً لُغَتَهم، موحِّداً لما اختلفَ من لهجاتهم، جامعاً ما تفرَّقَتْ به ألسِنَةُ القبائل، على أفصح اللَّهجات، وأبْيَنِ الألسِنَة، وأنقى الألفاظ، وقد فَعَل.

فهم يرَوْنَ أنَّ هذا القرآنَ، وقد امتنَّ الله به على العرب بأنه عربيٌّ، في آيات متكاثرة متواترة، وهذا المقصِدُ من لُغَة العرب من مقاصده، لا يُعْقَلُ أن تكون كلمةٌ من كلماتِه –حاشا الأعلام – دخيلةً على لُغَة العرب».[1]

وأرى من حسن الختام أنْ أختِمَ هذا المبحثَ بهذا الكلام الذي يحُفُّهُ نورُ الحق من جوانبِه، مترحِّماً على صاحبِه، ثم مصلِّياً ومُسَلِّماً على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبِه ومن والاه.

(١) أحمد شاكر، مقدمة (المعرَّب للجواليقي)، ص ١١–١٢، (١٩٦٩م).

الخاتمة

في نهاية هذا البحث أَخْلُصُ إلى تقرير أهمِّ النتائج التي توصَّلْتُ إليها:

أولاً: أنَّ قضيَّةَ المعرَّب في القرآن الكريم انتابَها من قديم خَلْطٌ ولَبْسٌ، سببُه عدمُ تحرير موضعِ النزاع فيها؛ فقد رأينا الشوكانيَّ -وهو مَنْ هو- يخلِطُ فيها بين المتَّفَقِ عليه والمختلف فيه، ورأينا بعضَ المعاصرينَ كذلك يقعُ في اللَّبْسِ ذاتِه، حتى التَبَستْ عليه أقوالُ بعضِ العلماء.

ثانياً: أنَّ اللُّغَةَ العربيَّة بحروفها وألفاظها وتراكيبها هي مادَّةُ القرآن الكريم، الذي سجَّلَ هذه الحقيقةَ في كثيرٍ من آياتِه البَيِّنات.

ثالثاً: أنَّ ما استدلَّ به القائلون بوقوع المُعَرَّب في القرآن لا ينهَضُ لمعارضة أدلَّة جمهور العلماء على أنَّ القرآنَ ليس فيه شيءٌ من الكلمات الأعجَميَّة.

رابعاً: أنَّ اشتمالَ القرآن الكريم على ألفاظٍ اشتُهِرَتْ في اللُّغات الأخرى لا يعني دخولَ غيرِ العربيَّة فيه؛ فهي عربيَّةٌ في أصلها ونشأتها، وتوافُقُ اللُّغات أمرٌ غيرُ منكور.

خامساً: أنَّ الرأيَ التوفيقيَّ في هذه القضيَّة لا يرقى إلى درجة القَبول عند المحقِّقينَ من العلماء؛ ذلك أنَّ الخلافَ هنا ليس لفظياً كما يرى القائلونَ بالرأي التوفيقيِّ، بل هو خلافٌ حقيقيٌّ، والقولُ الصحيحُ الذي تشهدُ له نصوصُ القرآن نفسِه أنه خالٍ من أيَّةِ لفظةٍ أعجميَّة حاشا الأَعلام.

والحمدُ لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلَّم.

المصادر والمراجع

١ – إبراهيم بن علي أبو إسحاق الشيرازي، التبصرة في أصول الفقه، تحقيق محمد حين هيتو، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر، (١٤٠٠هـ–١٩٨٠م).

٢ – أحمد بن حمدان أبو حاتم الرازي، كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، دار الكتاب العربي، (١٣٧٦هـ–١٩٥٧م).

٣ – أحمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، الطبعة الثانية، بيروت، مؤسسة بدران، (١٣٨٢هـ –١٩٦٣م).

٤ – أحمد بن فارس بن زكريا، المقاييس في اللغة، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو، الطبعة الثانية، بيروت، دار الفكر، (١٤١٨هـ–١٩٩٨م).

٥ – أحمد بن محمد بن عمر الشهاب الخفاجي ، شفاء الغليل بما في كلام العرب من الدخيل، تحقيق عبد المنعم خفاجي، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الحرم الحسيني الكبرى، (١٣٧١هـ–١٩٥٢م).

٦ – أحمد فريد أبو هزيم، المُعَرَّب في القرآن الكريم، مجلَّة دراسات (الجامعة الأردنية)، عمان، المجلَّد الثالث والعشرون، العدد الأول، (١٤١٦هـ–١٩٩٦م).

٧ – إسماعيل بن حماد الجوهري، تاج اللغة وصِحاح العربية (الصِّحاح)، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر، (١٤١٨هـ–١٩٩٨م).

٨ – أكرم زيادة الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، الطبعة الأولى، عمان، الدار الأثرية، (١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م).

٩ – إيناس كامل أبو هنود، مناهج القدماء والمحدَثين في دراسة المعرَّب في القرآن، رسالة ماجستير، جامعة الجزيرة (السودان)، (٢٠٠٠م)

١٠ – بسمة عودة الرواشدة، القضايا اللغوية في كتاب (الصاحبي في فقه اللغة) لابن فارس – دراسة نقدية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية (الأردن)، (١٩٩٥م)

١١ – جاسر خليل أبو صفية، معرَّب القرآن عربي أصيل، الطبعة الأولى، الرياض، دار أجا، (١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م).

١٢ – ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق الشيخ محمد عوامة، الطبعة الأولى، حلب، دار الرشيد، (١٤٠٦هـ–١٩٨٦م).

١٣ – ابن حسنون، اللغات في القرآن (رواية عن ابن عباس)، تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتاب الجديد، (١٣٩٢هـ–١٩٧٢م).

١٤ – سميح أبو مغلي، في القرآن من كل لسان، الطبعة الأولى، عمان، دار مجدلاوي، (١٤٠٧ه–١٩٨٧م)

١٥ – صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، الطبعة الأولى، بيروت، دار العلم للملايين، (١٣٧٩هـ–١٩٦٠م).

١٦ – عبد الحق بن غالب بن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، (١٤٢٢هـ –٢٠٠١م).

١٧ – عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق الدكتور مصطفى البُغا، الطبعة الثالثة، دمشق، دار ابن كثير، (١٤١٦ه –١٩٩٦م).

١٨ – عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، القاهرة، جمعية دار المعارف، (١٣٥٨هـ–١٩٤٠م).

١٩ – عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المُزْهِر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ورَفيقَيْه، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية (البابي الحلبي)، بدون تاريخ.

٢٠ – عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المهذب فيما وقع في القرآن من المعرَّب، تحقيق الدكتور التهامي الراجي الهاشمي، المغرب، صندوق إحياء التراث الإسلامي، بدون تاريخ.

٢١ – عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي،

تحقيق فادي ناصيف وطارق يحيى، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتب العلمية، (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).

٢٢ - عبد الرحمن بن علي الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، الطبعة الأولى، بيروت، دار ابن حزم، (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).

٢٣ - عبد الرحمن بن علي الجوزي، فنون الأفنان في علوم القرآن، تحقيق حسن ضياء الدين عتر، الطبعة الأولى، بيروت، دار البشائر الإسلامية، (١٤١٨هـ-١٩٨٧م).

٢٤ - عبد العال سالم مكرم، قضية الكلمات الأعجمية في القرآن، مجلَّة الوعي الإسلامي، الكويت، المجلَّد السابع، العدد الثاني والثمانون، (١٣٩٠هـ - ١٩٧١م).

٢٥ - عبد القادر بن مصطفى المغربي، الاشتقاق والتعريب، الطبعة الأولى، القاهرة، مطبعة الهلال، (١٣٢٥هـ-١٩٠٨م).

٢٦ - عبد الكريم بن علي النملة، إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر، الطبعة الأولى، الرياض، مكتبة الرشد، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

٢٧ - عبد الله بن أحمد بن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، تحقيق محمد شعبان إسماعيل، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

٢٨ - عبد الملك بن عبد الله الجويني، التلخيص في أصول الفقه، تحقيق عبد الله النيبالي، الطبعة الأولى، بيروت، دار البشائر الإسلامية، (١٤١٨هـ-١٩٩٦م).

٢٩ - عبد الملك بن محمد الثعالبي، فقه اللغة وأسرار العربية، تحقيق ياسين الأيوبي، الطبعة الثانية، بيروت، المكتبة العصرية، (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).

٣٠ - عبد الوهاب بن علي السبكي، جمع الجوامع في أصول الفقه (ومعه شرح المحلي وحاشية البناني)، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

٣١ - عثمان بن جنِّي أبو الفتح، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الكتب المصرية، (١٩٧٤هـ-١٩٥٥م).

٣٢ – عثمان بن عمرو بن الحاجب، منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، (١٤٠٥هـ–١٩٨٥م).

٣٣ – علي بن أبي علي الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر، (١٤٠١هـ– ١٩٨١م).

٣٤ – فضل حسن عباس، إتقان البرهان في علوم القرآن، الطبعة الأولى، عمان، دار النفائس، (١٤٣٠هـ–٢٠١٠م).

٣٥ – فضل حسن عباس، قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية – نقدُ مطاعن وردُّ شُبُهات، الطبعة الأولى، عمان، دار الفتح، (١٤٢١هـ–٢٠٠٠م).

٣٦ – القاسم بن سلَّام أبو عُبَيْد، لغات القبائل الواردة في القرآن (رواية عن ابن عباس)، تحقيق الدكتور عبد المجيد السيد طلب، الطبعة الأولى، الكويت، جامعة الكويت، (١٤٠٤هـ–١٩٨٤م).

٣٧ – محب الدين بن عبد الشكور، مُسَلَّمُ الثبوت (ومعه فواتح الرحموت)، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، (١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م).

٣٨ – محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر، (١٤١٤هـ–١٩٩٣م).

٣٩ – محمد بن أحمد المحلي، شرح جمع الجوامع في أصول الفقه (ومعه حاشية البناني)، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، (١٤١٨هـ–١٩٩٨م).

٤٠ – محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن النجار، شرح الكوكب المنير أو (المختبر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه)، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد، الطبعة الثانية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، (١٤١٣هـ–١٩٩٣م).

٤١ – محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، بدون طبعة ولا دار نشر، (١٣٩٦هـ–١٩٧٦م).

٤٢ – محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبعة الأولى، بيروت، دار ابن حزم، (١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م).

٤٣ – محمد بن الحسن بن دريد، جمهرة اللغة، تحقيق الدكتور رمزي منير بلعلبَكي، الطبعة الأولى، بيروت، دار العلم للملايين، (١٤٠٨هـ–١٩٨٧م).

٤٤ – محمد الزفزاف، التعريف بالقرآن والحديث، الطبعة الرابعة، القاهرة، مكتبة الفلاح، (١٤٠٤هـ–١٩٨٤م).

٤٥ – محمد صبحي حلاق، رجال تفسير الطبري جرحاً وتعديلاً، الطبعة الأولى، بيروت، دار ابن حزم، (١٤٢٠هـ–١٩٩٩م).

٤٦ – محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير من التفسير، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، (١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م).

٤٧ – محمد بن الطيب الباقلاني، التقريب والإرشاد (الصغير)، تحقيق الدكتور عبد المجيد أبو زنيد، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، (١٤١٣هـ–١٩٩٣م).

٤٨ – محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق الدكتور يوسف المرعشلي ورفقائه، الطبعة الثانية، بيروت، دار المعرفة، (١٤١٥هـ–١٩٩٤م).

٤٩ – محمد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل، الطبعة الأولى، القاهرة، دار السلام، (١٤١٨هـ–١٩٩٨م).

٥٠ – محمد بن عمر الفخر الرازي، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، الطبعة الثانية، بيروت، دار إحياء التراث العربي ، (١٤١٨–١٩٩٧م)

٥١ – محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، المستصفى في علم الأصول، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية ، (١٤١٣–١٩٩٢م)

٥٢ – محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، الطبعة الأولى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (١٤١٦هـ–١٩٩٦م).

٥٣ – محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، الطبعة السادسة، بيروت، مؤسسة الرسالة، (١٤١٩هـ–١٩٩٨م).

٥٤ – محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق عادل

عبد الموجود وآخرين، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

٥٥ - محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

٥٦ - معمر بن المثنى أبو عبيدة، مجاز القرآن، تعليق محمد فؤاد سزكين، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الخانجي، (١٣٧٤هـ-١٩٥٤م).

٥٧ - موهوب بن أحمد الجواليقي، المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية، القاهرة، مطبعة دار الكتب (١٣٨٩هـ-١٩٦٩م).